

جريمة تكوين جمعية اشرار بين قانون العقوبات الجزائري والنظرية العامة للجريمة

The crime of forming a criminal association between the Algerian Penal Code and the general theory of crime

محمد واغد.

جامعة التكوين المتواصل مركز الوادي.

تاريخ الاستلام: 2025 /04/25

تاريخ القبول: 2025/06/06

تاريخ النشر: 2026/06/13

ملخص:

بحكم ان الجريمة ظاهرة اجتماعية متطورة ومتنامية، وفي ظل العولمة التكنولوجية والاقتصادية، فقد تطورت الجريمة بطرقها واساليبها، وأصبحت غير تقليدية لا في مفهومها ولا في نتائجها، ما استدعى لمراجعة النظرة التقليدية للجريمة، في أركانها وفي العناصر المشكلة لكل ركن، واستوجب التدخل لتجريم حتى الاعمال التحضيرية، التي تمهد لارتكاب جرائم في المستقبل، بغض النظر عن إمكانية وقوعها ام لا.

كلمات مفتاحية: اركان وعناصر الجريمة، الجريمة غير تقليدية، الاعمال التحضيرية.

Abstract:

Given that crime is an evolving and growing social phenomenon, and in light of technological and economic globalization, crime has evolved in its methods and techniques, becoming unconventional in both its concept and its outcomes. This has necessitated a review of the traditional view of crime, its elements and the constituent elements of each element. This has necessitated intervention to criminalize even preparatory acts that pave the way for future crimes, regardless of their likelihood of occurrence.

Keywords: Elements and components of crime, unconventional crime, preparatory acts.

مقدمة

تُعدّ الجريمة ظاهرة اجتماعية وإنسانية قديمة قدم وجود الإنسان نفسه، إذ ارتبطت منذ نشأة المجتمعات البشرية بفكرة الاعتداء على النفس أو المال أو الأمن الجماعي، الأمر الذي دفع مختلف الحضارات والأنظمة القانونية، القديمة منها والحديثة، إلى وضع قواعد وضوابط تهدف إلى حماية الكيان الإنساني وصون استقرار الجماعة. وقد شكّل التجريم والعقاب الوسيلة الأساسية التي اعتمدتها الدول لمواجهة السلوكيات المنحرفة التي تهدد النظام العام وتمس بالمصالح الجوهرية للأفراد والمجتمع.

وإذا كانت الجرائم تتعدد من حيث طبيعتها وآثارها، فإن جريمة القتل تبقى من أخطر الجرائم على الإطلاق، لما تمثله من اعتداء مباشر على الحق في الحياة الذي يُعدّ أسمى الحقوق الإنسانية وأقدسها، لذلك حرصت مختلف التشريعات العقابية على تجريمها وتشديد العقوبة المقررة لها.

وتقوم هذه الجريمة في صورتها التقليدية، على أركان مادية واضحة تتمثل في سلوك إجرامي يؤدي إلى إزهاق روح إنسان، ونتيجة متمثلة في الوفاة، إضافة إلى علاقة سببية تربط بين الفعل المرتكب والنتيجة المتحققة، وهو ما يجعل إثباتها في الغالب قائماً على معطيات مادية محسوسة وظاهرة.

غير أنّ التطور المتسارع الذي عرفته المجتمعات الحديثة، خاصة في المجال التكنولوجي والرقمي، أدى إلى تحولات عميقة في طبيعة الجريمة وأساليب ارتكابها، فلم تعد الجريمة تقتصر على الأفعال التقليدية المباشرة، بل أصبحت أكثر تنظيماً وتعقيداً وتشابكاً، مستفيدة من الوسائل التقنية الحديثة وشبكات الاتصال العابرة للحدود.

وقد أفرز هذا الواقع الإجرامي الجديد أنماطاً من الجرائم يصعب اكتشافها وإثباتها وفق المفهوم التقليدي للنظرية العامة للجريمة، وهو ما دفع التشريعات الحديثة إلى تبني سياسة جنائية وقائية تقوم على توسيع نطاق التجريم وعدم انتظار تحقق النتيجة الإجرامية فعلاً، بل التدخل منذ المراحل السابقة على التنفيذ حماية للأمن العام واستقرار المجتمع. ومن هنا برز الاتجاه نحو تجريم بعض الأعمال التحضيرية والاتفاقات الإجرامية التي تُظهر خطورة إجرامية كامنة، حتى وإن لم تصل إلى مرحلة الشروع أو التنفيذ الفعلي، باعتبار أن مجرد الإعداد والتنظيم والتخطيط لارتكاب الجرائم قد يشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع والدولة.

وفي هذا الإطار تندرج جريمة تكوين جمعية اشرار باعتبارها من الجرائم التي تبناها المشرع الجزائري في إطار السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتفاقات الإجرامية الخطيرة، حيث نص عليها في المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري، معتبراً أن مجرد تكوين جماعة أو اتفاق بين عدة أشخاص بقصد الإعداد لارتكاب جنايات أو جنح يشكل في حد ذاته سلوكاً إجرامياً مستقلاً يستوجب العقاب، حتى ولو لم تُرتكب الجريمة محل الاتفاق فعلياً.

ويعكس هذا التوجه خروجاً نسبياً عن المفهوم التقليدي للجريمة الذي يقوم أساساً على ضرورة تحقق فعل مادي ضار أو شروع مباشر في التنفيذ، الأمر الذي يثير إشكالات قانونية وفقهية متعددة تتعلق بمدى انسجام هذا النوع من الجرائم مع المبادئ الكلاسيكية للنظرية العامة للجريمة، خاصة فيما يتعلق بالركن المادي، وحدود الأعمال التحضيرية، وفكرة الخطورة الإجرامية، ومدى احترام مبدأ الشرعية واليقين القانوني.

وعليه تبرز أهمية دراسة جريمة تكوين جمعية اشرار من خلال تحليل طبيعتها القانونية وأركانها وعناصرها، ومحاولة تحديد موقعها ضمن البناء التقليدي للنظرية العامة للجريمة، وهو ما يطرح التساؤل الجوهرية الآتي: إلى أي مدى تتوافق جريمة تكوين جمعية اشرار، المنصوص عليها في المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري، مع أحكام النظرية العامة للجريمة من حيث الأركان والعناصر القانونية المكونة لها؟

المحور الأول: اركان قيام الجريمة.

غالبا، لا تكثر التشريعات الجزائية بوضع تعريف محدد للجريمة، بل يعينها في المقام الأول تحديد الفعل الضار والعقوبة المناسبة مع جسامته، وهو المطلوب من التقنين العقابي، غير ان الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، يجتهد الباحثون والدارسون والفقهاء، لضبط وحصر مفهوم مقارب للجريمة، من اجل وضع تصور مشترك لأركانها وعناصرها، لمساعدة المشرع قبل اصدار نصوص تجريمية، مراعاة بعض الجوانب المشكلة للجريمة، والتي تتطور بالزمان والمكان، بالسلوك والوسيلة. يعرف مأمون محمد سلامة الجريمة، بأنها "الواقعة التي ترتكب إضرارا بمصلحة حماها المشرع في قانون العقوبات ورتب عليها أثرا جنائيا متمثلا في العقوبة"، ويعرفها محمود نجيب حسني "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جرمية يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا"، وهي تعريفات اجتهادية تركز على الجانب التشريعي في التعريف، أكثر على الجانب الاجتماعي والنفسي، حيث اجمع جل الفقهاء على قيام الجريمة لا يكون الا بتوافر ثلاثة اركان، وهم الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي. يمثل الركن الشرعي بالنص الصريح في قانون او تقنين العقوبات، ويتشكل من عنصر واحد وهو النص التجريمي، مع مراعاة حالات الاباحة في ظروف خاصة، والتي تترع عن الفعل المجرم الصفة الاجرامية، مثل انتهاك حرمة منزل عند نشوب حريق لإنقاذ شخص، وعن الركن المادي، الذي يعتبر الركن الأساسي في

الجريمة، وبدونه لا يمكن الحديث عن جريمة من الأساس، حيث يتشكل من ثلاثة عناصر، أولها السلوك الاجرامي الإيجابي (تعدي) او السلبي (امتناع)، وثانيها النتيجة سواء بوقوع ضحية او الشروع فيها او بالسلوك المحض، وثالثها السببية التي تشكل رابط بين السلوك المرتكب والنتيجة المحققة، في حين يتشكل الركن المعنوي من عنصرين، اما عن قصد بتمام العلم والإرادة او عن طريق الخطأ غير العمدى.

المحور الثاني: تحليل نص المادة 176.

تنص المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري، "كل جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر، معاقب عليها بخمس (5) سنوات حبس على الأقل، ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية أشرار، وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل".

لقد جاءت المادة 176 في فقرة واحد مركبة من 45 كلمة، موزعة على خمس جمل، ابتدأت بكلمة "كل" وانتهت بكلمة "بالفعل"، لتجريم سلوك "تكوين جمعية اشرار"، المصنفة تحت الجنايات والجنح ضد الأمن العمومي، واستعمال كلمة "كل" في مستهل المادة للدلالة على العموم والاطلاق، والجمعية هي جماعة من الناس متكئة طار منظم ودائم، مجتمعين لغاية خاصة او على فكرة مشتركة، بينما الاتفاق هو تجمع عرضي مؤقت طال مدته او قصرت، بين مجموعة من الافراد، ولغويا تتشكل المجموعة من ثلاث افراد فأكثر، بالتالي لا تنطبق فكرة الجمعية على فرد او فردين، على الرغم من استخدام عبارة "مهما كانت مدته وعدد أعضائه".

اما بخصوص مصطلح "تشكل" ومصطلح "تؤلف"، فلهما نفس المدلول من ناحية النتيجة، وهو تحقق الاجتماع على شيء محدد مشترك، لكن، لكل منهما معنى خاص من الناحية التنظيمية، حيث يدل مصطلح "تشكل" على وجود تكتل دائم من الافراد في شكل هيكل واضح المعالم، بغض النظر عن التنظيم الداخلي لهذا الهيكل وطريقة تسييره، الذي ينطبق على مفهوم العصابة على وجه الخصوص، اما مصطلح "تؤلف" فيدل على التوافق على شيء ما، بين عدة افراد ليس بالضرورة منضوين تحت تكتل واحد، وانما الهدف المشترك هو الذي جمعهم ودفعهم على هذا التوافق، اين لا يفترض وجود قيادة واحدة لهذا التجمع.

اما عن العبارة "بغرض الإعداد لجناية أو أكثر، أو لجنحة أو أكثر"، فتأتي في سياق تحديد المادة 176 للفعل المجرم المتمثل في سلوك "الإعداد"، الذي ينصب على اتخاذ ترتيبات للقيام بأمر متفق عليها، والتحضير المسبق للقيام بنشاط محدد ضد الأشخاص او الممتلكات، ويدخل فيه الاستعداد المادي والذهني والنفسي، اين حددت هذه المادة الجناية او الجنحة المعنية بالعقوبة، والتي لا تقل عن خمس (5) سنوات حبسا.

لقد أكد المشرع في نهاية المادة 176، على جريمة "تكوين جمعية اشرار" ان قيامها يكون بمجرد التصميم المشترك على القيام بنفس الفعل، والتصميم بمعناه التقني، هو وضع مخطط عمل للقيام بمهام قصد تحقيق نتائج

متوقعة، ويفترض لذلك وجود خطط ووسائل معدة مسبقا، مثل الاعمال التحضيرية، والمقصود منها التجهيز لتحقيق النتيجة المرجوة -المحددة- من القيام بالفعل الاجرامي.

المحور الثالث: مطابقة اركان الجريمة مع جريمة "تكوين جمعية اشرار".

تنبنى الجريمة حسب النظرية العامة للجريمة، بتوافر ثلاثة (3) اركان، وهم الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي، حيث يتجسد الركن الشرعي في إقرار جريمة "تكوين جمعية اشرار" في نص المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري.

كما لا يتصور قيام أي جريمة، من دون اثبات ركنها المادي بعناصره الثلاثة، الذي يشكله السلوك الاجرامي والنتيجة الضارة والسببية بين السلوك المرتكب والنتيجة المحققة، ويتجسد السلوك الاجرامي حسب نص المادة 176، في فعل الإعداد الذي يشمل كل الاعمال التحضيرية، سواء عضلية او فكرية، الرامية الى ارتكاب جناية او جنحة لا تقل عقوبتها عن خمس (5) سنوات حبسا، اما النتيجة المحققة من سلوك الإعداد بالنظر الى نص المادة، فهي الخطط (التصميم) التي تم وضعها، والوسائل (الأدوات) التي تم تجهيزها للقيام بالجناية والجنحة المشار اليها بالعقوبة، وعن السببية، فتظهر في العلاقة المنطقية التي تجسدت في ارتباط الإعداد (السلوك)، بوضع الخطط وتجهيز الادوات الاجرامية (النتيجة).

واما عن الركن المعنوي، فانه يظهر حسب نص المادة 176 في عبارة "بغرض"، للإشارة الى القصد العمد على ارتكاب جناية او جنحة، من خلال سلوك الإعداد، الذي يجسد فكرة الإصرار والعزم على ارتكاب الجريمة.

وعلى ضوء هذه المطابقة، يتوسع مفهوم الجريمة عن النظرة التقليدية، ليصبح مشتمل على كل الأفعال والسلوكيات التحضيرية، التي تهدف الى ارتكاب جرائم في المستقبل، وهو اتجاه وقائي أكثر منه علاجي، عكس ما هو متعارف عليه نظريا وعمليا، من وجوب تحقق الضرر (النتيجة) من فعل اجرامي مؤثر (ضار) لتقوم الجريمة بجميع أركانها.

ان غاية هذا التوسع، يمكن تبريرها على وجه الخصوص من اجل التصدي لتشكيل او تشكل عصابات الطرقات والاحياء للسطو على الأشخاص والممتلكات، وتفكيكها قبل القيام بالأنشطة الاجرامية، والفعل الضار من جريمة تكوين جمعية اشرار، يمكن ان نتلمسه في الضرر الناجم عن التعدي على النظام العام، الذي يستوجب حظر كل الاعمال غير مشروعة، التي من شأنها تهديد الامن والاستقرار والسكينة العمومية، والذي يطلع في كثير من جوانبه الضبط الإداري.

خلصت هذه الدراسة إلى أن جريمة تكوين جمعية أشرار تُعد من الجرائم التي تعكس التحول الذي عرفته السياسة الجنائية الحديثة من المفهوم التقليدي للجريمة إلى المفهوم الوقائي القائم على مواجهة الخطورة الإجرامية قبل تحقق النتيجة الضارة فعلياً.

فبعد أن كانت الجريمة في صورتها الكلاسيكية تقوم أساساً على فعل مادي يترتب عنه ضرر ملموس، أصبح المشرّع يتدخل منذ المراحل التحضيرية متى تعلق الأمر بأفعال من شأنها تهديد الأمن والاستقرار العام، وهو ما تجسد بوضوح في نص المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري.

وقد بينت الدراسة أن جريمة تكوين جمعية أشرار، رغم خصوصيتها، لا تخرج عن البناء التقليدي للنظرية العامة للجريمة، إذ يتوافر فيها الركن الشرعي من خلال النص الصريح المقرر للتحريم، كما يتحقق الركن المادي عبر سلوك الإعداد والتحضير والتنظيم المشترك لارتكاب جنایات أو جنح خطيرة، بينما يظهر الركن المعنوي في القصد الجرمي والإرادة المشتركة المتجهة نحو تحقيق المشروع الإجرامي.

غير أن خصوصية هذه الجريمة تكمن في أن النتيجة الإجرامية لا تتمثل في وقوع الاعتداء النهائي على الأشخاص أو الممتلكات، وإنما في مجرد قيام التنظيم الإجرامي والتصميم المشترك المصحوب بأعمال تحضيرية تكشف عن خطورة إجرامية حقيقية.

كما أظهرت الدراسة أن المشرّع الجزائري من خلال المادة 176 انتهج سياسة وقائية تهدف إلى حماية النظام العام والأمن المجتمعي، خاصة في مواجهة العصابات الإجرامية والتنظيمات التي تعتمد التخطيط المسبق لارتكاب الجرائم، وهو ما يبرر التوسع في دائرة التحريم ليشمل بعض الأعمال السابقة على التنفيذ.

غير أن هذا التوسع يثير في المقابل إشكالات قانونية وفقهية تتعلق بمدى احترام الحدود الفاصلة بين الأعمال التحضيرية غير المعاقب عليها والأفعال التي تستوجب التحريم، وكذا مدى انسجام ذلك مع مبدأ الشرعية الجنائية وضمانات الحريات الفردية.

وعليه، فإن جريمة تكوين جمعية أشرار تمثل نموذجاً واضحاً لتطور الفكر الجنائي المعاصر، الذي لم يعد يقتصر على معاقبة الجريمة بعد وقوعها، بل أصبح يهدف إلى منع تحققها أصلاً من خلال تجريم مظاهر الخطورة الإجرامية والتنظيم الإجرامي المسبق، تحقيقاً لمقتضيات الأمن العام وحمايةً لاستقرار المجتمع.

النتائج:

- أن جريمة تكوين جمعية اشرار تقوم على أساس وقائي أكثر من كونها جريمة تقليدية قائمة على تحقق الضرر النهائي.
- أن المادة 176 من قانون العقوبات الجزائري وسّعت نطاق التجريم ليشمل الأعمال التحضيرية السابقة على التنفيذ.
- أن الركن المادي في هذه الجريمة يتحقق بمجرد الإعداد والتخطيط والتنظيم المشترك لارتكاب جرائم مستقبلية.
- أن الركن المعنوي يظهر من خلال القصد الجرمي المشترك والإرادة المتجهة نحو ارتكاب الجريمة.
- أن المشرع الجزائري منح أهمية كبيرة لحماية الأمن العام والاستقرار المجتمعي من خلال تجريم التنظيمات الإجرامية قبل شروعها في التنفيذ.
- أن جريمة تكوين جمعية اشرار تثير إشكالات فقهية تتعلق بالتمييز بين الأعمال التحضيرية غير المعاقب عليها والأفعال المجرّمة.
- أن النص محل الدراسة يعكس تطور السياسة الجنائية الحديثة نحو مكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

التوصيات:

- ضرورة ضبط مفهوم الأعمال التحضيرية في التشريع الجزائري بصورة أكثر دقة لتفادي التوسع في التفسير.
- تعزيز الضمانات القانونية المتعلقة بتطبيق المادة 176 حمايةً للحقوق والحريات الفردية.
- ضرورة التمييز بوضوح بين مجرد النية الإجرامية وبين الأفعال التحضيرية الجدية التي تكشف عن خطورة حقيقية.
- تكثيف الدراسات الفقهية والقضائية المتعلقة بجرائم التنظيم الإجرامي والجريمة المنظمة.
- تطوير آليات التحري والاستدلال للكشف المبكر عن العصابات والتنظيمات الإجرامية مع احترام مبدأ الشرعية.
- مراجعة بعض المصطلحات الواردة في المادة 176 بما يضمن وضوحها وتفادي الغموض في التطبيق القضائي.

- دعم التكوين المتخصص للقضاة وأجهزة الضبطية القضائية في مجال الجرائم المنظمة والوقائية.

قائمة المراجع:

- مأمون محمد سلامة، قانون العقوبات-القسم العام، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1990.

-محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات-القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة ثالثة، بيروت، بدون سنة نشر.

-قانون العقوبات، الامر 66-156 المؤرخ في 08/06/1966، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004.